

وزراء الكعب العالي

والوزراء الفلاية وحكاية
الجاموسة التي أزلت وزير النقل .

oboiikan.com

تختلف نوعية الوزراء الذين يستدعون إلى مجلس الشعب للرد على طلبات الإحاطة والاستجوابات التي يتقدم بها نواب المعارضة أو نواب الوطني ما بين وزراء مخربشين ومتمرسين وواثقين من أنفسهم ومن أدواتهم ومستعدين لأي مواجهة مهما بلغت حدتها، ولديهم من الكاريزما واللباقة ما يؤهلهم للرد على أي موقف طارئ أو هجوم مباغت حتى وإن كان هذا الهجوم من الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس أو من الدكتور زكريا عزمي شخصيا ويأتي على رأس هؤلاء الوزراء الدكتور «يوسف بطرس غالي وزير المالية فهو أصعب وزير يدخل البرلمان لا يهتز ولا يتلعثم ولا يتراجع حتي لو اجتمع البرلمان كله ضده بأغلبيته ومعارضته، فغالي مشاكس ومناور ويفهم ويحفظ أرقامه جيدا ويستطيع أن يرد على كل تجاوز وعلي كل إساءة» بمعني آخر هو وزير «مخربش يعرف لغة الأرضفة ويعرف لغة الباشوات» ويتعامل مع كل نائب باللغة التي يفهمها وسبق له أن شتم أيمن نور في برلمان ٢٠٠٠ بأمه، واشتبك لفظيا في برلمان ٢٠٠٥ مع عددا من النواب من بينهم علاء عبد المنعم وحينما سأله احمد عز «لو كنت مكان محافظ القاهرة كنت عملت إيه في مخالفات البناء في عزبة الهجانة فقال غالي بعفوية بالغة «كنت أعوض المتضررين من السكان وأجيب المالك واطلع دين أمه» ساعتهما قامت الدنيا ولم تقعد واتهموا غالي بسب الدين في قلب مجلس الشعب مع أنه لم يسب الدين، هو كان واضحا مع نفسه واستخدم لغة يستخدمها الكثيرون، ويشارك «غالي في الصياغة اللفظية والقدرة علي الخريشة الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار السابق وأحد مديري البنك الدولي حاليا، فهو وزير شاطر ولديه من اللباقة والذكاء السياسي ما اجبر الجميع علي احترامه في كثير من المواقف بما فيهم نواب المعارضة الأشداء» ولكن محيي الدين ارتكب أخطاء كثيرة أهمها وأخطرها وأفظعها وأوقحها هو إصراره علي بيع شركة عمر أفندي بتراب الفلوس وستظل

هذه الصفقة تطارده ما دام حيا بل حتي وميتا» وهي كفيلة بتقديمه إلى المحاكمة فوراً، ويأتي ضمن هذه القائمة أيضاً رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة .

وهناك صنف آخر من الوزراء يمكن أن نسميهم «الوزراء الغلابة» وهؤلاء نوعين منهم من لا يهش ولا ينش وغير واثق من أدواته وإمكانياته ضعيفة ويربكه أي سؤال أو طلب إحاطة فتجده كمن غرق في شبر ميه والنوع الثالث محترمون للغاية لا يمتلكون نصيباً من الدجل السياسي ، تربوا في بيوت باشوات ولا يستطيعون أن يتزولوا إلى مستوى الردح السياسي الذي يمارسه بعض النواب ومن ابرز هؤلاء النواب محمد لطفي منصور وزير النقل السابق الذي تأمرت عليه جاموسه طائشه فأطاحت به من الوزارة ، والحكاية أن جاموسة عنيدة قررت أن تعبر طريق السكة الحديد من عند احد المزلقانات فاصطدم بها احد القطارات فلفظت الجاموسة أنفاسها الأخيرة وتسببت في خروج القطار عن القضبان وانقلب فمات عددا من الركاب فطيسا بسبب الجاموسة وبسبب الإهمال الرهيب في مرفق السكة الحديد ، فعقدت لجنة النقل بمجلس الشعب اجتماعا ساخنا بحضور منصور لمناقشة الكارثة ، وانطلق النواب في توجيه سهام النقد اللاذع إلى منصور بعد أن اطمأنوا أن الرئيس غاضب مما حدث واكتشفوا هذا الغضب من كلمات الدكتور زكريا عزمي التي هاجم فيها الإهمال في السكة الحديد ، ورأيت منصور ابن الباشوات الذي يمتلك هو وعائلته استشارات ضخمة وبنوك وتوكيلات عالمية منها توكيل مكدونالدز ومارلبورو وشيفروليه وبنك كريدي أجريكول ومنتجعات سياحية ومليارات في البنوك وقد انكسر ، رأيت الدموع وقد تحجرت في عينيه وهو يري نوابا يوجهون إليه اتهامات قاسية وصلت إلى حد التطاول الشخصي ، كان النواب ثائرون وكان معهم حق « بعضهم تغير موقفه ١٠٠٪ بعد كلمة زكريا عزمي وانقلب من المدافعين عن منصور إلى المهاجمين بشراسة » ولكنهم لم يرحموا منصور

فسلقوه بالسنة حداد أغلبية ومعارضة، فلم يستطع أن يرد وخرج منكسرا من الاجتماع ولسان حاله يقول «قبل أن أتولي منصبي هذا كان يقف علي باب الوزراء والنواب يتمنون أن أعين لهم قريب أو حبيب، ابن أو صديق في احدي شركاتي، كانوا جميعا يتمنون رضائي ويتوقون إلى توقيعي علي طلب تعيين لهم أو لأبنائهم واليوم لا يرحم احد ضعفي ويجلدون ظهري بلا رحمة ينعل أبو اليوم الي قبلت أن أكون فيه وزير» هكذا قرأت الدموع الحبيسة في عيون محمد منصور يوم رحيله من مجلس الشعب ووزارة النقل بسبب جاموسة أزلت عنق ابن الباشوات.

أما النوع الثالث من الوزراء فهم وزراء الكعب العالي والوزن الثقيل وهؤلاء هم أصحاب الوزارات السيادية.

فحينما غرقت العبارة السلام ٩٨ لصاحبها الهارب ممدوح إسماعيل شمر أعضاء مجلس الشعب علي سواعدهم وقدموا المئات من البيانات العاجلة وطلبات الإحاطة وعشرات الاستجوابات حول الحادث الذي أدى إلى مقتل ما يزيد عن ألف مصري في قاع البحر الأحمر وقرروا تشكيل لجنة تقصي حقائق للتحقيق في الكارثة، وهاجم النواب جميع مسؤولي الدولة واتهموهم بالتقصير والمحابة وأحيانا الخيانة، إلا أن نائبا واحدا قرر أن يعزف منفردا في قضية العبارة وذلك بتوجيهه اتهامات للوزارات السيادية بالتقصير في عملية إنقاذ الضحايا، ساعتها قامت الدنيا ولم تقعد فهذه الوزارات مكتوب علي أسوارها ممنوع الاقتراب أو التصوير وهي كذلك في مجلس الشعب، وأشفق بعض النواب علي النائب شعد عبود واعتبروا مساءلته لهؤلاء الوزراء بمثابة انتحار سياسي، وحاولت قيادات برلمانية في الحزب الوطني ومن بينهم الدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس تلطيف الأجواء بين عبود وهؤلاء الوزراء إلى أن مر الموضوع بسلام.

ولقد اشتبك نواب الإخوان ولأول مرة مع وزارة الدفاع بالسؤال العاجل الذي

تقدم به النائب الإخواني حمدي حسن لرئيس الوزراء حول عملية تحرير الرهائن المختطفين من منطقة الجلف الكبير واتهم حسن في سؤاله وزير الدفاع بخداع الرئيس وتقديم معلومات مغلوطة له عن عملية تحرير الرهائن مفادها أن القوات المصرية قامت بعملية خاطفة وحررت الرهائن الأجانب والمصريين وهو ما يتناقض مع روايات المختطفين أنفسهم الذين قالوا أن الخاطفين تركوهم طواعية، وشبه حسن ما قاله طنطاوي للرئيس ببيانات نكسة ٦٧ المفبركة .

فنواب البرلمان معارضة وأغلبية يخشون الاقتراب من وزراء بعينهم ووزارات بعينها في أنشطتهم البرلمانية الرقابية ويأتي علي رأس هؤلاء الوزراء وزير الدفاع يليه بمراحل وزير الداخلية ويتبعهم آخرون، ويعامل هؤلاء الوزراء معاملة خاصة عند حضورهم للبرلمان للرد علي طلب إحاطة أو استجواب أو بيان عاجل، ومنهم من يرفض الحضور إلى مجلس الشعب وهو ما يعتبره نواب المعارضة تعاليا من قبل الوزير «السيادي» علي السلطة التشريعية.

فالدواء حبيب العادلي وزير الداخلية لم يحضر إلى مجلس الشعب خلال الخمس سنوات السابقة إلا مرة واحدة وذلك بعد أن أصر نواب المعارضة والإخوان والمستقلين علي حضوره لمساءلته عن التجاوزات التي حدثت في انتخابات ٢٠٠٥ خاصة المرحلة الثالثة ، وفي كل مرة كان الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب يعلن أن وزير الداخلية سيحضر اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومي للرد علي طلبات الإحاطة الخاصة بالنواب، إلا أن العادلي اعتذر عدة مرات عن الحضور وكان يكتفي بإرسال اللواء أحمد ضياء الدين مساعد وزير الداخلية للشؤون النيابية والقانونية، وهو ما أثار استياء النواب واعتبروه استخفافا بالمجلس وأخرج نواب المعارضة سرور أكثر من مرة في مسألة حضور العادلي فانفعل الأخير وطالب خلال إحدي الجلسات العامة للمجلس بحضور وزير الداخلية إلى مجلس الشعب احتراماً لدور السلطة التشريعية ،

وتدخلت قيادات في الحكومة من بينها الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون النيابية والقانونية لإقناع العادلي بالحضور وهو ما حدث عام ٢٠٠٦ وحدثت مشادات بين الوزير ونواب الإخوان حول تزوير الانتخابات والاعتقالات ومقتل عدد من المواطنين نيران الأمن في الانتخابات واخرج احد نواب الإخوان شريط فيديو يظهر فيه ضباط شرطة ممسكين بسيفوف أثناء الانتخابات، ورفض العادلي أسلوب نواب الإخوان واتهمهم بتلفيق هذا الشريط واستمر الاجتماع بهذه الطريقة الصاخبة حتي نهايته، وبعدها لم يحضر العادلي مرة أخرى إلى المجلس حتي بعد أن قدم نواب المعارضة المثات من طلبات الإحاطة ضد وزارته، وحينما قام النائب سعد عبود بتقديم استجواب ضد الداخلية اتهمها بالتريع من تأشيرات موسم الحج لم يحضر العادلي أيضا واكتفي بإرسال أحمد ضياء الدين كالعادة وهي المرة الأولى التي يكتفي وزير مستجوب بإرسال من ينوب عنه للرد علي الاستجواب وكانت نتيجة الاستجواب هي حرمان النائب سعد عبود من حضور باقي جلسات الدورة الماضية .

أما وزير الخارجية فلم يحضر إلى مجلس الشعب سوي مرتين إحداها كان للرد علي العشرات من طلبات الإحاطة حول الفيلم الإسرائيلي «روح شاكيد» الذي اثبت قيام إسرائيل بقتل الأسري المصريين أحياء وحدثت مناوشات بينه وبين نواب المعارضة وصلت إلى حد التراشق اللفظي بينه وبين النائب رجب هلال حميدة وذلك حينما اعترض حميدة علي بعض آراء أبو الغيط في الاجتماع، فوجه أبو الغيط حديثه إلى رجب حميدة قائلا: «والنبي مش عاوزين مهيصة فارغة» وكانت غلطة عمر أبو الغيط أن ينطق بهذه الكلمات في قلب مجلس الشعب فما كان من رجب حميدة إلا أن رد أبو الغيط الإهانة بالإهانة وقال له «إنت اللي مهياص وستين مهياص» وتكهربت الأجواء بعد هذه المشادة فهذه هي المرة الأولى التي يشتم فيه وزير الخارجية صراحة ووجهها لوجه في قلب مجلس الشعب، وتذكر كل من حضر اجتماع اللجنة عمرو موسى بكاريزمته الطاغية وكيف انه لم يجرو أي نائب أو أي مسؤول أن يوجه له مثل هذه

الإهانة ، وبعدها لم يحضر أبو الغيط إلى مجلس الشعب واكتفي بإرسال من ينوب عنه من مساعدي الوزير ، وكان أبو الغيط قد أثار أزمة أخرى أثناء حضوره اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشوري أثناء حرب إسرائيل علي لبنان في صيف ٢٠٠٦ وأثارت تصريحاته في هذا الاجتماع موجة غضب عارمة.

علي الجانب الآخر فان باقي الوزراء يحضرون إلى مجلس الشغب بصفة دورية ويوبخهم سرور إذا ما تغيبوا بل أن رئيس الوزراء نفسه يحضر إلى البرلمان ويشتبك مع نواب المعارضة وأحيانا مع نواب الوطني ،

أما سامح فهمي وزير البترول فهو يعامل معاملة الملوك والرؤساء حينما يخطو بقدميه إلى مجلس الشعب ويعامله الجميع معارضة وأغلبية ومستقلين «إلا قليلا منهم» باحترام بالغ ورحابة صدر وبشاشة ووصلات مدح يعجز المتنبى أن ينطق بمثلها ولكن ما السبب في المعاملة الخاصة التي يلقاها فهمي من نواب الشعب والشوري معا ، العلة في هذا أن وزارة سامح فهمي هي وزارة الذهب وأي نائب يسعى إلى مغازلة الوزير والإطراء عليه من اجل الحصول علي فرص عمل لأقاربه أو أهالي دائرته في وزارة البترول ، حيث المرتبات المرتفعة والعيشة الهنية المريحة بعيدا عن التعيين في القطاعات الحكومية التي لا تزيد الرواتب فيها عن ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه علي أقصى تقدير ، لذلك يعامل وزير البترول في مجلس الشعب معاملة القادة والفاشين وما من نائب يطلب الكلمة للتعليق علي الاتفاقيات البترولية سواء المتعلقة بالتنقيب أو الشراكة مع شريك أجنبي والتي يأتي بها وزير البترول إلى البرلمان للحصول علي موافقة عليها إلا وتجده قد ترك الاتفاقية وتحديث عن مآثر وفضائل وزير البترول وعن صدقه وشجاعته وخبرته وذكائه لدرجة أن احد النواب امسك بورقة والقي شعرا من تأليفه في حب وزير البترول ، حتي نواب الإخوان يغازلون وزير البترول باستثناء قيادات الكتلة البرلمانية للجماعة .